

قطر

يوفر الدستور القطري حرية العبادة وفقاً للقانون ومتطلبات حماية النظام العام والسلوك العام؛ إلا أن الحكومة تواصل منع إدخال الناس في غير الديانة الإسلامية وتضع بعض القيود على العبادة بشكل علني. دين الدولة هو الإسلام، وفقاً للطريقة الوهابية وهي فرع من المذهب السنوي.

تحسن وضع حرية الأديان إلى حد ما خلال الفترة التي يغطيها التقرير. في 9 يونيو بدأ تطبيق الدستور، الذي تضمن بجلاء حرية العبادة كما تبني قوانين تضمن حرية التنظيم والتجمعات العامة. خلال يومي 29-30 يونيو، انعقد المؤتمر الثالث لحوار الأديان، الإسلام-المسيحية-اليهودية. لا يجوز لغير المسلمين الدعوة لأديانهم، وتقوم الحكومة بالتحكم في طباعة، استيراد وتوزيع الكتب والمواد الدينية غير الإسلامية؛ إلا أنه حسب الواقع، لا يمنع الأفراد والمؤسسات الدينية من جلب الأنجليل والممواد الدينية الأخرى بغرض الاستعمال الشخصي أو في الصالات الجماعية. لا يوجد شيء يحتل مرتبة رفيعة من وظائف الأمن القومي.

هناك علاقات ود عامة بين الأفراد من مختلف المعتقدات الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مواضع حرية الأديان مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1: الإحصائية السكانية وفقاً للأديان

المساحة الإجمالية للدولة تقدر بحوالي 4,254 ميل مربع كما يقدر عدد سكانها بحوالي 744,000 نسمة، منهم حوالي 200,000 يعتقد بأنهم مواطنين. يمثل الشيعة حوالي عشرة في المائة من سكان قطر ويمثل السنة بقية التسعين في المائة. بقية التعداد آل 544,000 من المقيمين هم عمال، من جنوب وجنوب شرق آسيا والدول العربية الذين يعملون بعقود عمل مؤقتة، بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم. وتمثل معتقدات هؤلاء في: الإسلام (سنة وشيعة)، المسيحية، الهندوسية، البوذية، والبهائية. معظم العمال الأجانب وعائلاتهم يسكنون بالقرب من مراكز العمل الرئيسية في مدينة الدوحة، الخور، أمسيعيد، ودخان.

ت تكون المجموعة المسيحية من خليط متتنوع من الهندود، الفلبينيين، الأوربيين، العرب، والأمريكيين. وهي مجموعة تشمل الكاثوليك، الأورثوذكس، الأقباط، الأنجلیكان وطوائف بروتستانتية أخرى. تتكون الطائفة الهندوسية، بشكل تلم تقريباً، من الهندود بينما تشمل الطائفة البوذية مواطنين من جنوب وشرق آسيا. معظم البهائيين هم من إيران. لا تظهر البطاقات الشخصية أو الجوازات ديانة حاملها، كما أن الديانة ليست معياراً للمواطنة كما يشير بذلك قانون الجنسية القطري. إلا أن، المواطنين القطريين هم إما مسلمين سنة أو شيعة، باستثناء البهائيين والمسيحيين السوريين وعائلاتهم الذين منحوا الجنسية. المواطنين والأجانب من المسلمين الشيعة يؤدون شعائرهم في المساجد الشيعية القليلة.

لا توجد هيئات تبشرية أجنبية تعمل داخل البلاد.

القسم 2: وضع الحريات الدينية الإطار القانوني/السياسي

يوفر الدستور القطري حرية العبادة وفقاً للقانون ومتطلبات حماية النظام العام والسلوك العام؛ إلا أن الحكومة تواصل منع تبشير الناس بغير الديانة الإسلامية وتضع بعض القيد على ممارسة غير المسلمين لعبادتهم بشكل علني. دين الدولة هو الإسلام، وفقاً للطريقة الوهابية وهي فرع من المذهب السنوي. يمارس الشيعة معظم شعائرهم الدينية بحرية ويستطيعون إقامة احتفالاتهم وممارسة طقوسهم الدينية التقليدية مثل جلد الجسد. القانون القطري الخاص بالجنسية لا يضع أي قيود على الهوية الدينية.

تلتزم الحكومة والعاشرة الحاكمة بتطبيق الإسلام بشكل لا فكاك منه. وزارة الشؤون الإسلامية هي الجهة التي تشرف على إنشاء المساجد، إدارة شؤون الدعاة والتوجيه وفقاً للتوجيهات القرآنية. وزير الشؤون الإسلامية عضو في مجلس الوزراء ويمارس وضع السياسات على أعلى المستويات. العطلة الرسمية الوحيدة، غير يوم الاستقلال، هي عيد الفطر الذي يلي شهر رمضان، وعيد الأضحى الذي يتتوافق مع نهاية الحج. يشارك الأمير في صلاة العيددين بشكل علني منقول من خلال وسائل الإعلام كما يقوم كل عام بتغطية بعض نفقات الحجاج الفقراء.

لقد أعطت الحكومة وضعاً قانونياً للكاثوليك، الأنجليلكان، الأورثوذوكس، الأقباط وطوائف مسيحية آسيوية أخرى. هنالك سجل رسمي معتمد لدى الحكومة بالطوائف الدينية المختلفة.

العطلات الدينية التالية تعتبر عطلات رسمية: رأس السنة الهجرية، عيد الفطر وعيد الأضحى.

القيود على حرية الأديان
الردة عن الإسلام تعتبر من الناحية التقنية جريمة عقوبتها الموت؛ ولكن، منذ الاستقلال في عام 1971، ليس هنالك ما يشير إلى تطبيق هذه العقوبة.
تقوم الحكومة بالتحكم في طباعة، استيراد وتوزيع الكتب والمواد الدينية غير الإسلامية؛ يسمح للأفراد والمؤسسات الدينية بجلب الأنجليل وكانونات الدينية الأخرى بغرض الاستعمال الشخصي أو في الصالوات الجماعية. إلى جانب ذلك، توجد بطاقات عيد الميلاد والمعطلات الأخرى التي تستخدم خلال عيد الميلاد الفصح في المتاجر المحلية.

قام القداسان بدون إذن مسبق من الحكومة؛ إلا أن التجمعات الدينية لا يجب الإعلان عنها مسبقاً كما لا يسمح باستخدام الرموز الدينية بشكل مرئي مثل وضع الصليبان في الخارج. تقام الصالوات المسيحية بشكل منظم وهي مفتوحة للجميع. بعض القداسان، خاصة تلك الخاصة بعيد الفصح والميلاد، يمكن أن تستقطب أكثر من 1300 مصلٍ.

بعض المسيحيين يواجهون حالياً صعوبة في إيجاد مكان للعبادة. تقام القداسان عادة داخل منازل خاصة، مدارس أو فنادق. إلا أنه منذ التفجير الأخير الذي حدث في مارس الماضي، وضع مسؤولو المدارس قيوداً على بعض هذه التجمعات لأسباب أمنية.

لا تسمح الحكومة للهندوس، البوذيين أو أصحاب المعتقدات الأخرى بالعمل بشكل حر مثل الفنادق المسيحية حيث لا يسمح لهم باستئجار أماكن لإقامة شعائرهم بشكل علني؛ ولكن، لا توجد جهود رسمية لمضايقة أو منع أتباع هذه الملل من ممارسة طقوسهم بشكل سري.

لا توجد هيئات تبشيرية أجنبية تعمل داخل البلد. في يونيو من عام 2004، بدأ تنفيذ قانون جديد للعقوبات الجنائية تضمن بنود جديدة حول الدعوة لاعتناق الدين. كل من يقبض عليه وهو يبشر نياية عن منظمة، جمعية، أو مؤسسة بدين غير الدين الإسلامي سوف يواجه عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن 10 سنوات. إذا كان الشخص يقوم بمثل هذا التبشير من عند نفسه، فإن عقوبته تكون السجن لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات.

وفقاً لهذا القانون الجديد، يتم سجن الأفراد، الذين تكون بحوزتهم مواد مكتوبة أو مسجلة تدعم أو تروج للأنشطة التبشيرية، لمدة لا تزيد عن السنين.

النفرقة في مجال التوظيف، التعليم، الإسكان، والخدمات الصحية، موجودة، إلا أن المعيار الغالب في هذه النفرقة هي الجنسية وليس الدين.

الدروس الإسلامية إجبارية في المدارس الحكومية. بينما لا توجد هنالك قيود على غير المسلمين من تعليم أطفالهم دينهم في دروس خاصة، فإن معظم الأطفال الأجانب يتلقون تعليماً علمانياً في مدارس خاصة. يسمح للأطفال المسلمين بالذهاب إلى المدارس العلمانية والمختلطة الخاصة. يستطيع كل من المدعى والمدعي عليه من غير المسلمين التقاضي أمام المحكمة الشرعية في القضايا التجارية والمدنية. في عام 2005، تم إنشاء دائرة جديدة في المحاكم تقوم بالبت في الأمور الآتية وفقاً للمذهب الشيعي: الزواج، الطلاق، الميراث والتزاعات المتعلقة بذلك. المسلمين الذين تتم إدانتهم يستطيعون كسب نقاط تضاف لحسن سلوكهم والحصول على تخفيف لمدة محكوميتهم بمقدار عدة أشهر إذا قاموا بحفظ القرآن خلال فترة الحبس.

إن التفسير الرسمي للشريعة يضع قيوداً كبيرة على المرأة المسلمة، بما في ذلك موضوع الميراث وحضانة الأطفال. الزوجة المسلمة لها الحق في أن ترث من زوجها شيئاً، ما لم يوصي لها هو بذلك. يتم تطبيق الشريعة أيضاً على حالات الطلاق. كلا الزوجين يحتفظ بحق الزيارة الدائمة؛ إلا أن السلطات المحلية لا تسمح للوالد غير المواطن بأخذ ابنته أو ابنها إلى خارج البلاد بدون إذن من الوالد المواطن. تستطيع المرأة حضور جلسات المحكمة. ولكن عادة ما يمثلها أحد أقاربها الذكور في حضور مثل هذه الجلسات؛ ولكنها تستطيع أن تشهد هذه الجلسات إذا رغبت في ذلك وفقاً للشريعة، وفقاً للشريعة، فإن شهادة امرأتين تعد شهادة رجل واحد، إلا أن المحاكم تعمل بهذا الحكم عادة وفقاً لكل قضية على حده. لا تلزم المرأة الغير مسلمة باعتناق الإسلام عندما تتزوج من المسلم؛ إلا أن معظمهن يتخذن قراراً شخصياً باعتناق الإسلام بعد الزواج. الزوجة غير المواطنـة لا تلزم بأن تصـبح مواطـنة بعد زواجـها من المواطنـ. الأطفال المولودـون لأب مسلم يـعتبرـون مـسلـمـين.

لا توجد بلاغات عن معتقلين أو مساجين بسبب دينهم.

التحول الإجباري عن الدين

لا توجد تقارير عن أفراد تم تحويلهم بشكل إجباري عن دياناتهم، ومن في ذلك الناشئين الأمريكيـين الذين تم اختـافـهم أو إخـراجـهم من الولايات المتحدة بشـكل غـير شـرعـي أو رـفـض عـودـة مـثـل هـؤـلاء المواطنـين إلى الولايات المتحدة.

تعسفات من جانب منظمات إرهابية

لا توجد تقارير عن تعسفات إرهابية موجهة نحو أديان معينة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

تحسين وتطورات إيجابية في مجال الحرية الدينية

في شهر مايو، وقع ممثلوجالية المسيحية مع حكومة قطر عقد استئجار قطعة أرض كبيرة في الدوحة مدته 50 سنة لتقديمالجالية ببناء ستة كنائس عليها وعلى نفقهالجالية الخاصة. سوف تدفع الكنائس رسوماً اسمية تقدر بمئات قليلة من الدولارات في السنة وتتجدد بعد كل 10 سنوات. سوف يشمل هذا المجمع كنيسة أنجليكانية تستخدمنها الفئات البروتستانتية الأخرى، وكنيسة لخمة 34 طائفه هندية، وكنيسة لخدمة العدد القليل، ولكنه مؤثر من الأقباط الموجودين في قطر، وموقع آخر لكتيستان آرثوذكسيتين، إحداهما لليونانيين والأخرى للشرقيين.

يدعم الأمير وكبار المسؤولين في الدولة بشدة إنشاء هذه الكنائس وبنائها على الأرض بشكل عاجل. عينت الحكومة منسقاً لتسريع العملية وتسهيل إجراءات البناء، بالرغم من وضع بعض القيود على استخدام رموز دينية معينة على المباني. تم منح كل كنيسة ترخيصاً بطلب تأشيرات زيارة لرجال لإقامة الصلوات والمساعدة في القداسات التي تقام في هذه الكنائس. تشجع السلطات مسؤولي الكنائس على التقدم بطلبات تأشيرات زيارة لتساوسة قبل إنشاء الكنائس من أجل العمل على تسهيل مثل هذه الزيارات. لقد شوه بعض رجال الدين في العلن، بالرغم من أن المجتمع القطري لم يتعد بعد على مشاهدتهم في ملابسهم الدينية.

انعقد المؤتمر الثالث لحوار الأديان خلال يومي 29-30 يونيو، ولأول مرة في قطر، تتم فيها دعوة. فقد وجهت الدعوة للكنيسة الأنجلكانية، الكنيسة القبطية، مجلس الكنائس بالشرق الأوسط، الكنيسة الأرثوذكسيّة، الفاتيكان وحاخامت يهود من ضمن آخرين. تمت دعوة وفد من إسرائيل، وأخرى تكونت من أشخاص من كبار الحاخامتين السابقين تمت تسميتهم. ولكن، رفض الوفد حضور المؤتمر عندما أعلن منظمو المؤتمر (لاسترضاة الفكر الإسلامي المحافظ) عدم مشاركة الوفد في جماعة المتنافسين. حضر حاخامتات من الولايات المتحدة هذا المؤتمر وشاركوا بشكل كامل.

القسم 3: الموقف الاجتماعي

العلاقات بين الأفراد من مختلف الطوائف الدينية ودية بشكل عام وتتسم بالتسامح. تعامل الصحافة والإعلام الديانات غير الإسلام بنوع من الاحترام بشكل عام. فيلم "ملكة السماء" عن الصليبيين تم الإعلان عنه بشكل واسع وتم تقبيله بشكل جيد في البلاد. ليست هناك عنف جسدي أو تحريش باليهود. في حالات قليلة، حملت الصحافة المحلية، وهي قطاع خاص، مقالات أو رسوم كاريكاتورية تتضمن معاداة للسامية.

القسم 4: سياسة الحكومة الأمريكية

تناولت الحكومة الأمريكية مواضيع الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

اجتمع مسؤولو السفارة الأمريكية على مختلف مستوياتهم مع مسؤولين حكوميين، بمستوياتهم المختلفة، لمناقشة موضوع الحرية الدينية. لقد سهلت السفارة الاتصالات بين قادة الأديان والحكومة وقامت بتيسير المبادرات مع السفارات الأخرى لزيادة التأثير في ذلك الاتجاه.

كما قام السفير ومسؤولين آخرين في السفارة بمقابلة ممثلي من مختلف الديانات في البلاد لمناقشة مواضيع الحرية الدينية، بما في ذلك حماية مصالح الأقليات الدينية، والاتهامات بوجود تفرقة على أساس ديني. هذه المواضيع تم تتبيله المسؤولين المعنيين في الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأنها.